

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١٩٧٣

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

وعضوية القضاة السادة

يوسف ذيبات، غريب الخطابية، محمد البدور، وشاح الوشاح

المميزة: مؤسسة

وكيل المحامي

المميزة ضدّه: مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفة .

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى رقم ٢٠١٣/٣٠٠ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ والقاضي بعد اتباع النقض الصادر عن محكمة التمييز رقم ٢٠١٣/٤١٢ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢١ بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك البدائية في الدعوى رقم ٢٠١١/١٤١٨ بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠: (فيما يتعلق بالمستأنف ضدها شركة وبالوقت ذاته الحكم بإلزامها بالإلزامات المدنية بالتكافل والتضامن مع باقي المستأنف عليهم وبحدود كفالتها وإعادة الأوراق إلى مصدرها).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١) أخطأ суд المكلمة و جاء قرارها مخالفًا لأحكام القانون ذلك أن الإلزامات المدنية في القضايا الجنائية هي إحدى العقوبات الجنائية التي رتبها القانون على من يثبت

ارتكابه لجريمة التهريب أو اشترائه أو مساهمته في ذلك وباستعراض المحكمة ببيانات الدعوى تجد أن ما قامت به الممiza اقتصر فقط على تنظيم البيان الجمركي.

٢) جاء قرار المحكمة مخالفًا لأحكام المادة ٢١٥ من قانون الجمارك حيث لم ترد أية بينة تشير إلى قيام مسؤولية الممiza عن وقوع الفعل.

٣) أخطأت المحكمة بمخالفتها لما استقر عليه اجتهد محكمة التمييز على أن توافر المسؤولية المدنية وفقاً لأحكام المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨ من قانون الجمارك يتطلب ثبوت ارتكاب المخلص الجمركي أو أي من موظفيه مخالفات في البيانات الجمركية تؤدي إلى جرائم التهريب.

٤) أخطأت المحكمة بالحكم للممiza بالإلزامات المدنية بالتكافل والتضامن مع باقي الأطنااء ذلك أن المسؤولية المدنية لا تقوم وفقاً لأحكام قانون الجمارك إلا بقيام المسؤولية الجزائية.

٥) أخطأت المحكمة بالتفاتها عن أحكام المادة ٢٦١ من القانون المدني.

٦) أخطأت المحكمة بإلزام الممiza بالإلزامات المدنية ذلك أن الأحكام الصادرة في هذه القضية قد صدرت جميعها غيابية وحيث إن الحكم الغيابي لا يعتبر حكماً وليس له صفة الحكم فكيف تلزم الممiza بالإلزامات المدنية بالتكافل والتضامن مع باقي المستأنف عليهم بحدود كفالتها.

لهذه الأسباب طلب وكيل الممiza قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة الجمركية كانت قد أحالت إلى محكمة الجمارك البدائية الأظناء كل من:

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

بجرائم تهريب والاشتراك بتهريب محتويات المعاملة الجمركية رقم  
لوحة دبي وفقاً تاريخ ٢٠٠٦/٣/٩ بواسطة النقل رقم للقضية التحقيقية رقم ٢٠٠٦/٨٠ تحقيق مدعى عام الجمارك خلافاً لأحكام المادتين  
٢٠٣، ٢٠٤ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته والمادة ٣٩/ب من  
قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته.

وبعد أن نظرت محكمة الجمارك البدائية الدعوى واستكمال إجراءات التقاضي فيها أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٨/٣٧٣ تاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠ والقاضي بإعلان عدم مسؤولية الأظناء عن جنحة التهريب المسند إليهم بالاستناد إلى نص المادة ٢٠٤/ح من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ والمادة ٣٤ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته كون الفعل يشكل أركان وعناصر جرم التهريب المقصود في المادة ٩٨/ب/٥ من قانون الجمارك المشار إليه.

-٤-

لم يرتضى مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفته بالقرار سالف الذكر وطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية وبتاريخ ٢٠١١/٣/١٠ قرارها رقم ٢٠١٠/٢٤٨ والمتضمن فسخ القرار المستأنف لبحث أركان وعناصر جرم التهريب وفق أحكام المادة ٢٠٤ ط من قانون الجمارك والتعليمات الخاصة بالبضائع المارة وفق وضع العبور (الترانزيت) رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

ولما لم تقبل مؤسسة / شركة وشركاه بالقرار فطعنت فيه تمييزاً حيث أصدرت محكمتا قرارها رقم ٢٠١١/١٦٤١ تاريخ ٢٠١١/١١/٣ والمتضمن رد التمييز شكلاً كون قرار محكمة الاستئناف غير قابل للطعن تمييزاً.

ولدى نظر محكمة الدرجة الأولى الدعوى ما بعد الفسخ أصدرت قرارها رقم ٢٠١١/١٤١٨ تاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ والقاضي بما يلي:

عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة ٢١٥ من قانون الجمارك إعلان براءة الظنية مؤسسة / شركة وشركاه من الجرم المسند إليها وإعفائها من الإلزامات المدنية.

عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية:

إدانة الأطنااء للاستيراد ومؤسسة / شركة وشركاه الجنسيه بجرائم التهريب الجمركي وفقاً للمادة ٢٠٣ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته وجرم التهرب الضريبي وفقاً للمادة ٣٠ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته والحكم بما يلي:

-٥-

١- الغرامة الجزائية خمسين ديناراً والرسوم عملاً بأحكام المادة ٢٠٦/أ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته لكل ظنين من الأظنان

و

مؤسسة

/ سوري الجنسية.

٢- الغرامة الجزائية مئي دينار والرسوم عملاً بأحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته لكل ظنين من الأظنان

و

/ سوري الجنسية.

٣- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ من قانون العقوبات تتنفيذ العقوبة الأشد بحق كل ظنين لتصبح العقوبة الأشد المحكوم بها الغرامة مئي دينار والرسوم لكل ظنين من الأظنان .

و مؤسسة

/ سوري الجنسية.

و

#### ٤- إلزام الأظنان

و / سوري الجنسية بالتكافل والتضامن بدفع

غرامة جمركية مقدارها ١٣٥٠٠ دينار بواقع مئي الرسوم عملاً بأحكام المادة ٦/ب/٣ من قانون الجمارك بمثابة تعويض مدني لدائرة الجمارك علمًا أن القيمة هي ٢٧٠٠ دينار.

#### ٥- إلزام الأظنان

/ سوري الجنسية بالتكافل والتضامن بدفع

غرامة مقدارها ١١٠١٦ ديناراً بواقع مئي ضريبة المبيعات بمثابة تعويض مدني

لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات عملاً بأحكام المادة ٣١ من قانون الضريبة العامة على المبيعات.

#### ٦- إلزام الأطنان

/ سوري الجنسية بالتكافل والتضامن بدفع

غرامة مقدارها ٦٧٥٠ ديناراً بدل مصادرة واسطة نقل بواقع %٢٥ من القيمة  
غرامة مقدارها (٢٧٠٠٠ × %٢٥) عملاً بأحكام المادة ٢٠٦/د من قانون الجمارك.

#### ٧- إلزام الأطنان

/ سوري الجنسية بالتكافل والتضامن بدفع

غرامة مقدارها ٣٣٧٥٠ ديناراً بدل مصادرة (القيمة ٢٧٠٠٠ + الرسوم = ٦٧٥٠)  
٣٣٧٥٠ ديناراً) عملاً بأحكام المادة ٢٠٦/د من قانون الجمارك.

ولما لم يلق القرار قبولاً من مدعى عام الجمارك طعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٤٤٤/٢٧/١٢/٢٠١٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ والقاضي برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف بالشوق المستأنف منه.

لم يرض مدعى عام الجمارك بالقرار سالف الذكر فطعن فيه تمييزاً، حيث أصدرت محكمتنا وبتاريخ ٤/٢١/٢٠١٣ قرارها رقم ٤١٢/٢٠١٣ ومتضمن نقض القرار فيما يتعلق بالسبعين ٢ و ٣ بخصوص مسؤولية شركة آسيا للتخلص وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

وما بعد النقض سجلت الدعوى لدى محكمة الجمارك الاستئنافية بالرقم ٣٠٠/٢٠١٣ حيث أصدرت قرارها بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٣ ومتضمن فسخ القرار المستأنف فيما يتعلق بالمستأنف ضدها شركة وبالوقت ذاته الحكم بإلزامها بالإلزامات

المدنية بالتكافل والتضامن مع باقي المستألف عليهم وبحدود كفالتها وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يلق القرار قبولاً من مؤسسة شركة وشركاه فطعنت فيه تمييزاً للأسباب المنوه عنها بلائحة التمييز والمشار إليها في مطلع هذا القرار.

### ورداً على أسباب التمييز:

وعن الأسباب (١ و ٢ و ٤ و ٦) من أسباب التمييز ومفادها تخطئة المحكمة مصدرة القرار بما توصلت إليه بخصوص الإلزامات المدنية حيث اقتصر دور المميزة على تنظيم البيان الجمركي وما قامت به لا يشكل جرماً معاقباً عليه وأن المسؤولية المدنية منافية لانتفاء المسؤولية الجزائية والتي تدور معها وجوداً وعدماً.

وأن إلزامها مع باقي المستألف عليهم بالتكافل والتضامن وبحدود كفالتها يتعارض مع الأحكام الغيابية بحق باقي المستألف عليهم وما يترتب من عدم المسؤولية أو البراءة بحقهم...

وفي ذلك نجد إن هذه الأسباب تدخل في باب الصلاحية التقديرية لمحكمة الاستئناف كمحكمة موضوع في وزن وتقدير البينة وبما لا رقابة لمحكمتنا عليها في ذلك.

ونضيف بأن محكمتنا وبقرارها رقم ٤١٢/٢٠١٣ وفي معرض ردتها على السبابين الثاني والثالث قد ردت على ذلك بخصوص مسؤولية المميزة ومن أنها مسؤولة مفترضة في حال الإخلال بشروط الكفالة وأن هذه المسؤولية تحصر بحدود كفالتها وفق أحكام المادة ٢١٧ من قانون الجمارك طالما لم تصل البضاعة إلى مقصدها وأن محكمة الجمارك الاستئنافية قد تقيدت بذلك بقرارها ما بعد النقض وتوصلت إلى أن

الكفيل مسؤول مدنياً بحدود مسؤوليته عن الأفعال التي أدت إلى وقوع جرم التهريب وصولاً إلى حصر هذه المسؤولية وفق المادة المشار إليها والتعليمات الخاصة بالبضائع المارة وفق وضع العبور (الترانزيت) بحدود مبلغ الكفالة بحال عدم الاشتراك بالجريمة المشار إليه وأن ذلك لا يتعارض مع حق أحد من حكموا غيابياً طالما أن مسؤوليتها مفترضة قانوناً كما أسفنا.

ولما توصلت المحكمة مصدرة القرار إلى النتيجة ذاتها فيكون قرارها واقعاً في محله وهذه الأسباب يتعين ردها جميعاً.

وعن السبب الثالث من مخالفة أحكام المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨ من قانون الجمارك ومن عدم تقديم بينة على ارتكابها لأي جرم ...

وردنا من أن محكمة الجمارك الاستئنافية قد ردت على ذلك وناقشت الدعوى مناقشة قانونية سليمة ووافية وبما يتعلق بالمواد المشار إليها وصولاً إلى إلزام الممذلة بحدود كفالتها.

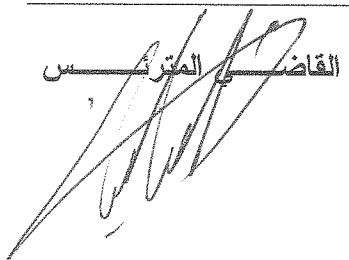
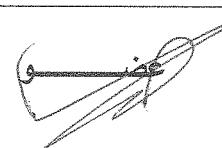
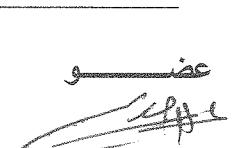
وحيث لا مخالفة في ذلك فإننا نقرها بما توصلت إليه مما يستوجب رد هذا السبب.

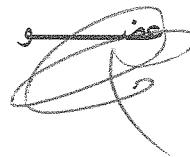
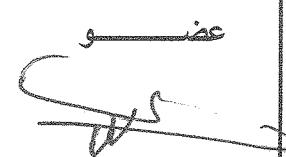
وعن السبب الخامس من أسباب التمييز والالتفات عن أحكام المادة (٢٦١) من القانون المدني بخصوص المسؤولية...

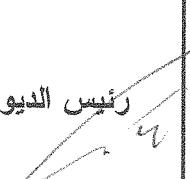
وفي ذلك نجد إن المحكمة مصدرة القرار قد طبقت أحكام قانون الجمارك بالمواد المشار إليها في قرارها وبالتالي لا محل لتطبيق هذه المادة على وقائع هذه الدعوى مما يستوجب رد هذا السبب.

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق  
إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٣/١٨ م.

القاضي المترأس  عضو  عضو 

عضو  عضو 

رئيس الديوان 

دقيق / ع / م

lawpedia.jo